الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة (تصوير : صالح محمد)

إلزام محامي الفتوى والتشريع بمتابعة القضايا أمام النيابة العامة لتقديم أي مستندات مطلوبة

مجلس الأمة أحال تقرير «حماية الأموال» بشـ

العبدالله: كلنا في قارب واحد لحماية المال العام وسنحيل «الداو» إلى النيابة العامة لكي تأخذ العدالة مجراها

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على إحالة تقرير وتوصيات لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية بصفتها لجنة تحقيق عن صفقة الداو كيميكال إلى الحكومة على أن تحيله بدورها للنيابة العامة.

وتعهد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبدالله باسم الحكومة وبناء على مقترح الرئيس مرزوق الغانم «بإحالة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية «بشان صفقة الداو»وتقرير لجنة التحقيق الوزارية وتقرير ديوان المحاسبة إلى النيابة العامة لكي تاخذ العدالة مجراها..وكلنا في قارب واحد لحماية المال العام».

وأوصى التقرير الذي استعرضه رئيس اللجنة النائب الدكتور عبدالله الطريجي خلال الجلسة «بإحالة الأوراق للنيابة العامة لإعمال اختصاصاتها على أن يتم اخطار مجلس الامة بنتائج التحقيقات».

وأقر المجلس مشروع القانون بإصدار قانون الأحداث في مداولته الثانية واحالته الى الحكومة.

وفسرت المذكرة الايضاحية للقانون الحاجة الى تشريع من هذا النوع مبينة أن القانون رقم (3) لسنة 1983 في شان الأحداث مضى على صدوره ما يزيد على ثلاثة عقود تطور خلالها النظر الى المعاملة الجنائية للأحداث بحيث أصبح الهدف منها في الأساس هو العلاج الاجتماعي والتربوي لهم قبل النظر في الجزاءات العقابية.

ومن أبرز المواد الجديدة كذلك ما نصت عليه المادة 67 من القانون على انه «يحظر على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام المرئي والمسموع والالكتروني نشر معلومات عن قضايا الاحداث تتضمن اسماء المتهمين او صورهم سواء قبل او اثناء المحاكمة او بعد صدور الحكم عليهم كما يحظر نشر وقائع التحقيق او المحاكمة لقضايا الاحداث او ملخص عما تم فيهما ويجوز نشر ملخص عن الحكم دون الاشارة لاسم الحدث او لقبه او صورته ويعاقب المسؤول عن النشر او الاذاعة او البث عن مخالفة الحظر المبين في هذه المادة بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تجاوز خمسة الاف دينار».

كما وافق المجلس على عدد من التوصيات أبرزها الزام ممثلة في محاميها إدارة الفتوى والتشريع بمتابعة القضية أمام النيابة العامة لتقديم أي مستندات مطلوبة.

ووافق المجلس مع تحفظ الحكومة على التوصية «بتعديل تشريعي يتناول امتناع اي جهة تابعة للدولة في ابرام اي عقد داخلي او خارجي يحمل الدولة مبالغ مالية الا بعد الرجوع لديوان المحاسبة لمراجعته ماليا وللفتوى والتشريع مراقبته قانونيا».

من جانب آخر وافق المجلس على تأجيل مناقشة الطلب المقدمة من عدد من النواب بشان موضوع «وضع 180 موظفا في الخطوط الجوية الكويتية» أسبوعين بناء على طلب الحكومة لبحث خلفيات واسباب الموضوع والتأكيد على تواجد الوزير المختص خلال جلسة المناقشة.

ووافق المجلس على تسعة مشاريع قوانين مقدمة من الحكومة بشان عدد من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي ابرمتها الحكومة مع عدد من الدول والمنظمات الدولية والاقليمية في مداولتيهما الأولى والثانية واحالته على الحكومة.

وجاءت موافقة المجلس على اتفاقية بروتوكول تعديل اتفاقية الجرائم وبعض الافعال التي ترتكب على متن الطائرات وعلى مذكرة التفاهم بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومشروعات القوانين بشان الموافقة على اتفاقية النقل البحري التجاري بين الكويت وتركيا.

ووافق كذلك على الترتيبات بشان انشاء قاعدة دعم وعمليات لوجستية بين الكويت ممثلة بوزارة الدفاع وكذا ممثل بوزارة الدفاع الوطني والقوة الكندية والموافقة على انضمام دولة الكويت الى اتفاقية انشاء الهيئة العربية للطيران المدني.

من جانبه اعرب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عن شكره وتقديره لمجلس الامة لموافقته على عدد من الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الكويت.

واضاف ان الاتفاقيات التي تم اقرارها بالتعاون مع المجلس تجسد حرص الكويت على التعاون الثنائي والخليجي والعربي والدولي مشيرا الى انها تغطي مساحة واسعة من التعاون ضمن الاطر الدستورية المتفق عليها.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

أجل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انعقاد الجلسة لمدة ربع ساعة وذلك في تمام الساعة 9.07 لعدم اكتمال النصاب.

واستأنف الغانم افتتاح الجلسة بعد اكتمال النصاب وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء.

واعتذر عن عدم حضور الجلسة كل من :رئيس الوزراء ،وزير الخارجية،وزير الدفاع ،وزير الداخلية ،وزير المالية ،وزير التربية ،صالح عاشور ،فيصل الدويسان،عبد الله العدواني ،عبد الله المعيوف،عادل الجار الله.انتقل المجلس الى بند الاسئلة.

نبيل الفضل عن سؤاله لوزير التربية بشأن احتكار الطلبة لبعضهم على اساس طائفي: الاجابة التي وصلتني لا تشفي غليل ..وزارة التربية لا تقوم بفعل شي لنبذ الطائفية ووحدة الصف والمجتمع ..الى متى يتم السكوت عن مدرسين في مواقع التواصل الاجتماعي يضربون الوحدة الوطنية للبلاد؟.. الى متى هذا السكوت ؟..مناهج الكويت جميعها محتاجة اعادة نظر لما تحويه من جمل تكفيريه ..الى متى هذا الانحدار والى متى السكوت عنه ؟..نتيجة الاهمال ما حدث بالامس بالنسبة للطلبة الدارسين في امريكا الذين اقاموا حفلا وهتفوا لمسلم البراك ،وأطالب بسحب بعثاتهم الدراسية لان الدولة اكرمتهم وهم يهتفون ضد الدولة..أطالب باعادة هؤلاء الطلاب الى الكويت لكي يرقصوا في بيوتهم..هؤلاء ما فيهم ذرة من الوطنية حيث صاحب السمو يقدم لهم المكارم الاميرية وهم يهتفون لشخص عاب في الذات الاميرية .

حمدان العازمي:هؤلاء طلبة وغير موجودين ويبقون ابناءنا ولا يجوز المس فيهم ولا يعقل ان يسحبوا ويدمر مستقبلهم هؤلاء ما سببوا الدولة ولا اساؤوا اليها .

نبيل الفضل :انا اصر على بقاء كلامي والمضلطة للتاريخ.

سعود الحريجي :هذه لقطة فيديوا لهولاء الطلبة ورغم اختلافنا مع مسلم البراك فلا يمكن ان تحجر علي الناس ان يتكلموا بهذا الكلام.. فنحن نعيش الديمقراطية.

مبارك الخرينج رئيس الجلسة :سيشطب ما يستحق الشطب.

وزير الاشغال :الدولة لا يمكن ان تدعم من يسئ الي صاحب السمو الامير او الدولة بصفة عامة وما ظهر من امور معينة تتضمن تشجيع من اساء لصاحب السمو امير البلاد سيكون محل متابعة والحكومة تؤكد انها لن تدعم اي اساءة لصاحب السمو لاي كائن من كان .

كامل العوضي عن سؤاله لوزير الخارجية بشان اقدام سفارة الهند علي تحصيل 700 دينار من المواطن الكويتي كضمان لمن يستقدم عمالة منزلية هندية: لا يجوز ان تفرض سفارة الهند او اي سفارة اخري ان تفرض علي الكويتيين فنحن دولة مؤسسات ونطالب وزير الداخلية ان يوقف جميع المعاملات للجالية الهندية وبخاصة الزيارات العائلية.

عبد الله الطريجي عن سؤاله لوزير المالية بشان تزويده ببعض الامور المتعلقة بالادارة العامة للجمارك : منذ فترة ومنافذ الكويت مخترقه في ظل الظروف الامنية التي تعيشها المنطقة وجميع الاجابات التي وردتني من وزير المالية مضحكة وغير مفيدة ...عدد كبير من موظفي الجمارك يطلب ان يكون في اماكن معينة والسبب ان تخليص بعض الصفقات القادمة للكويت يتم تخليصها مقابل مبالغ مالية معينة .

واخر شي دخول 200 كيلو من المخدرات عن طريق منفذ العبدلي والمسؤول عن هذه الشاحنة هو شقيق مسؤول في الجمارك وتعمد عدم عرض الشاحنة علي الكلاب البوليسية

الخالد متحدثا

- الدولة لا يمكن أن تدعم من يسئ إلى صاحب السمو والبلد وما ظهر سيكون محل متابعة الحكومة
- بند الاسئلة كان يفترض أن يتم الثلاثاء ولكن مجلسكم الموقر أجل مناقشته إلى الأربعاء
- وزير العدل: الحكومة تهتم اهتماماً كبيراً بعلاج الكثير من الأمور محل اهتمام النواب وتصب بالصالح العام
- ارتأينا أن يكون هناك قانون باكمله لهيئة مكافحة الفساد وحددنا الاحتياجات التشريعية وسينجز بعد ثلاثة شهور
- سيف العازمي : «الداو» هي سرقة لأموال الشعب الذين نحن ممثلون له سنكون عند حسن الظن
- القضيبي: لجنة حماية المال العام ركزت على موضوع غرامة الداو حتى تحرك مشاعر الشارع الكويتي

القضيبي متحدثا

.. والفضل معقباً

الكندري يدلي بدلوه